

# محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر

د. سليمان دحو  
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية  
dahou09@gmail.com

د. محمد بن مسعود  
مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار، الجزائر  
mbenmessaoud2008@yahoo.fr

### *The determinants of foreign direct investment in Algeria*

#### *An Empirical Study in accordance with the Institutional fitness of foreign direct investment theory*

*Slimane DAHOU & Mohammed BENMESSAOU*

*University of Ghardaia & University of Adrar – Algeria*

*Received: 10 Mar 2017*

*Accepted: 15 June 2017*

*Published: 30 June 2017*

#### ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالاستناد إلى فروض نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا للتنافسية التي يتميز بها سوق الاستثمارات الأجنبية بين الدول، فقد أصبح استقطاب تلك التدفقات يرتكز في الأساس على توفير المحددات اللازمة لعمل المستثمرين الدوليين، وبذلك سعت الحكومات إلى إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، إلى جانب إزالة القيود وإتاحة التسهيلات الإدارية والتنظيمية والقانونية. وعلى الرغم من التحسينات التي شهدتها بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن العديد من القيود في مختلف الجوانب لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل للتحسين والتحسن المستمر لبيئة الأعمال وأداء الشركات في الجزائر، خاصة وأن دولا عديدة تشابه وضع الجزائر من حيث الامكانيات والتحديات استطاعت استقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار عبر العالم، وهو ما يجعل تحقق ذلك في الجزائر ممكنا إذا ما تم العمل على توفير المتطلبات والشروط الخاصة بأداء الأعمال.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار، الإصلاحات الاقتصادية، التدفقات الاستثمارية.

رموز JEL: G11.

#### **Abstract:**

*We are trying through this study to identify the determinants of FDI in Algeria, which is Based on the hypothesis of the Institutional fitness of foreign direct investment theory, and due to the competitiveness that characterize the foreign investment market among nations, attracting FDI flows is based mainly on the provision of determinants required for the work of international investors, Thus, the governments have sought to adopt and implement a number of policies in this area Beside removing the restrictions and providing administrative, organizational and legal facilities. However, despite the improvements in foreign direct investment environment in Algeria, many restrictions remain in various aspects, which requires more work for improvement and continuous improvement of the business environment and the performance of companies in Algeria, Especially since many countries similar to Algeria in terms of economic potential and challenges was able to attract a large volume of investment flows across the world, Which makes it possible to achieve in Algeria if they provide the requirements and conditions for the performance of business.*

**Key Words:** foreign direct investment (FDI), investment climate, investment determinants, economic reforms, investment flows.

**(JEL) Classification :** G11.

## تمهيد:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما متزايدا منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويرجع المختصون هذا الاهتمام المتزايد إلى العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فتبني أغلب الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالخصخصة وتحرير التجارة وحركة رأس المال، بالإضافة إلى التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلها عوامل أدت إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال وتقليل تكلفتها على المستوى الدولي، كما أن ارتفاع عدد المعاهدات الثنائية الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي وحمائته؛ يؤكد تغير مواقف الكثير من الدول النامية تجاه هذا النوع من الاستثمار.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة مالية كغيره من القروض والمنح، حيث يؤدي دورا مهما في إنشاء وتقوية مشاريع الإنتاج المحلية، وتشجيع الصناعات لدى الدول المتلقية، كما يساعد على الرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية، وبالتالي فإن تلك الإسهامات المتعددة في الجوانب الاقتصادية المختلفة، سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين الموازين التجارية وموازن المدفوعات لدى تلك الدول، ولذا فإن أغلب الدول تسعى إلى استقطاب وتوطين مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد حدد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب على الدول النامية تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، حيث تم ضبط هذه القواعد بناء على الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في المنظمة وبلدان أخرى وتقوم هذه القواعد على ثلاثة مبادئ تتمثل في ضرورة انسجام السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار، وضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين، وضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، حيث أثبتت الدراسات أن الدول التي باشرت إصلاحات مستديمة على المستوى الاقتصادي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال مشاركة فاعلة لرأس المال الخاص في التنمية، تمكنت من رفع حصتها من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا بعد أن كشفت المشكلات المالية الناتجة عن الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 1986 عن ضعف الاقتصاد الجزائري، مما دفع إلى اعتماد توجهات جديدة نتجت عنها إصلاحات 1988، التي تم اللجوء فيها إلى تطبيق مقترحات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذا الإصلاحات المعتمدة من خلال البرامج التنموية التي شهدتها الفترة (2001- 2014)، والتي استهدفت في مجملها الحد من التشوهات الهيكلية وحققت بعض التوازن في المتغيرات النقدية والمالية كما تم تحرير النشاط الاقتصادي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، من أجل توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للمشاركة في عملية التنمية، وتلبية الحاجيات الأساسية للسوق المحلية، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

إشكالية الدراسة:

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات التي اعتمدها سياسات تهدف أساسا إلى الوصول إلى إجراءات اقتصادية وسياسية وقانونية وتنظيمية، حاولت من خلالها تعزيز العوامل المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يجعل العوائد المحققة أكبر على الاقتصاد، وفي إطار تحليل العوامل الفاعلة في توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

**ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر؟**

**فرضيات الدراسة:**

تستند هذه الدراسة إلى بعض الفرضيات التي يمكن طرحها كما يلي:

- تخضع التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهاتها إلى متطلبات مناخ الاستثمار.
- حققت سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الجزائر، نجاحا محدودا في توفير متطلبات المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر المحددات المؤسسية من بين المحددات الأكثر أهمية في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

**أهمية الدراسة:**

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية وضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، كأحد القواعد الأساسية لتحسين مناخ الاستثمار، حيث يتم من خلالها تبيين نقاط القوة وتطويرها واستدراك نقاط الضعف والبحث عن السبل لحلها، وبالنظر إلى ضآلة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، فإنه من الضروري القيام بعملية تحليل وتقييم لمناخ الاستثمار من خلال تحديد أهم محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تحسين حجم التدفقات الواردة والاستفادة من المزايا المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار، خصوصا في ظل سعي الدولة في الفترة الأخيرة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر رشادة، تهدف إلى تنويع هيكل الصادرات.

**أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة:**

**1. الإطار النظري:**

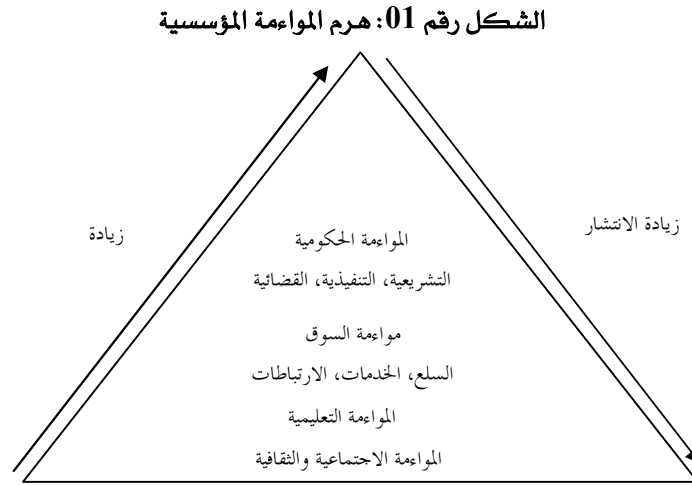
تستند هذه الدراسة إلى نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي وفقها من المتوقع أن تكون العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المؤسسية التي تخضع للسياسات الاقتصادية وتغير بتغيرها، أقوى من العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الجامدة التي تعبر عن عوامل مسبقة التحديد تتوارثها الدولة كالموقع مثلا.

**1.1 نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

تعتبر هذه النظرية عن تكامل بين نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تركز على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تطويرها من طرف (Saskia K. S. Wilhelms)، والمقصود بمصطلح المواءمة للاستثمار الأجنبي المباشر هو "مدى قدرة الدولة على اجتذاب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي

المباشر، كما تشير إلى حالة من اليقظة والقدرة على التخطيط السريع للمخاطر واستغلال الفرص المتاحة، وإلى تواجد درجة مرونة كافية تسمح للدولة -مهما كانت صغيرة- بالصمود أمام المنافسين<sup>1</sup> فقد استطاعت بعض الدول الصغيرة من حيث الحجم والموارد الطبيعية اجتذاب قدر كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تلقت دول أخرى كبيرة وغنية بالموارد الطبيعية قدرا يسيرا من هذه التدفقات.<sup>2</sup>

وبالتالي فقد جاءت نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير أسباب التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تناسبها مع حجم الموارد المتاحة لدى الدول. إن المواءمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر - بمعناها السابق ذكره - ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات الدولة ومن هنا تم استنباط مصطلح المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تركز على أربعة مؤسسات هي الحكومة والأسواق والتعليم والثقافة الاجتماعية.<sup>3</sup> كما هو مبين في الشكل الموالي:



Source: Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies*, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P 3.

يمثل الهرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن توضيح المقاربة المؤسسية لهذه النظرية من خلال الشكل أعلاه على النحو الموالي:<sup>4</sup>

■ المواءمة الاجتماعية والثقافية: وتمثل قاعدة الهرم حيث أن النظام الثقافي والاجتماعي تستمد منه جميع المؤسسات الأخرى، نظرا لكونه أقدم هذه المؤسسات وأوسعها انتشارا وبالتالي يصعب أو يطول وقت تغييرها لأنها شاملة ومعقدة، والمقصود بمواءمة الثقافة الاجتماعية درجة تقبل مواطني دولة ما لأنماط اجتماعية وثقافية أجنبية، وأنماط العمل الأجنبية، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى مستوى التحصيل العلمي، ودرجة التعرض للثقافات الأجنبية، والاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، حيث أن الدرجة العالية من التقبل وفق هذه النظرية تعزز من قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ناحية أخرى غالبا ما يتخذ المستثمرون الأجانب قرارات تخصيص الموارد على أساس القرب الثقافي المتصور(مثلا يمكن اعتبار بلد معين كموقع

استثماري مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا كان أجداد المستثمرين من ذلك البلد، في حين يمكن اعتبار بلد آخر غير مقبول نظرا لعدم وجود روابط ثقافية والعكس بالعكس)، كما يمكن أخذ العوامل الثقافية والاجتماعية بعين الاعتبار عند تخطيط الأعمال، وكذا التنبؤ بالعمليات التجارية.

■ **المواءمة التعليمية:** يعتبر التعليم المؤسسة الثانية في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو المفتاح لثقافة اجتماعية مرنة في التعامل مع أنماط مختلفة من التفكير والعمل، حيث يبني التعليم رأس المال البشري ويهيئه للتعامل بنجاح والاندماج في الاقتصاد العالمي المتغير بسرعة، فالمواءمة التعليمية وفق هذه النظرية تخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تحسن من القدرة على معالجة المعلومات، وتعزز الإبداع في البحوث والتطوير والتكنولوجيا، وبالتالي تعتمد درجة تأثير النظام التعليمي على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة كثافة اليد العاملة الماهرة، كما أن لها تأثير غير مباشر على الأقل على الإنتاجية والكفاءة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ **مواءمة السوق:** تمثل الأسواق المؤسسة الثالثة في هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر عن المؤشرات الاقتصادية والمالية لمواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما أن التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري فإن الأسواق تعكس رأس المال المادي والمالي مثل الآلات والائتمان. وبخصوص مواءمة الأسواق تفترض النظرية أن الدول التي تتوفر على أسواق تنافسية ومفتوحة ومحمية بقواعد تنظيمية، تتمتع من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من تلك التي تتوفر على أسواق موجهة، وبالتالي فإن طبيعة الأسواق تؤدي دورا محوريا في قرار الاستثمار، لأنها تؤثر على جوهر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية.

■ **المواءمة الحكومية:** تمثل مؤسسة الحكومة قمة هرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أهمية دور رأس المال السياسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترأس الحكومة باقي المؤسسات الأخرى، وغالبا ما يركز المستثمرون على الحكومة باعتبارها المصدر الرئيسي لاتخاذ الإجراءات والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تتفاعل المؤسسات المشكلة لهرم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر بأشكال مختلفة، حيث تؤثر الحكومة على هيكل الأسواق، والتعليم، والثقافة الاجتماعية، كما تؤثر قوى السوق على الحكومة والتعليم والثقافة الاجتماعية، ويؤثر التعليم على رأس المال البشري وبالتالي على الحكومة والأسواق والمعايير الثقافية والاجتماعية، في حين يعتبر النظام الاجتماعي والثقافي الأصل في كل من التعليم والأسواق والحكومة. وبالتالي فإن السهولة التي تتغير بها أي مؤسسة من هذه المؤسسات والوقت اللازم لتغيير موقفها مرتبط بدرجة تأثرها بالمؤسسات الأخرى، ولذا نجد أن هذه المؤسسات تترتب من قمة الهرم إلى قاعدته حسب درجة وسرعة القدرة على التغيير، حيث تشكل الحكومة قمة الهرم باعتبارها أسرع المؤسسات الأربعة قدرة على التغيير، بينما تمثل الثقافة الاجتماعية قاعدة الهرم نظرا لتجذر وتأصل القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع بأكمله، فتغيير تلك القيم يكون بشكل غير مخطط ومتعدد الأسباب ويتم بشكل بطيء ولا يمكن إرجاعه إلى مجموعة من صانعي القرار، في حين أن التغيير في السياسات والتشريعات الحكومية يتم بشكل مخطط له مسبقا من طرف

صانعي القرار والسياسات لسبب معين، وبين القمة والقاعدة تقع مؤسستا الأسواق والتعليم، حيث تستطيع السياسات الحكومية تغيير هيكل الأسواق خلال عدة أعوام، بينما التغيير في النظام التعليمي قد يأخذ عقوداً قبل أن يغير رأس المال البشري.<sup>5</sup>

وبالتالي تبرز نظرية الموازنة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر أن أي دولة لديها الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوسيع حصتها من التدفقات العالمية لهذا النوع من الاستثمارات.

### 2.1 تقييم أداء الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقتضي تقييم أداء الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التطرق إلى ثلاث عناصر أساسية تتمثل في تقييم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وأهميتها النسبية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التعرف على أهم القطاعات المستقطبة للمستثمرين الأجانب.

#### 1.2.1 تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

يتضح من الجدول رقم (01) أن الاتجاه العام لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر في تزايد مستمر حيث شهد متوسط التدفقات الواردة في الفترة (1980-1989) انخفاضا عن متوسط الفترة (1970-1979) حيث انخفضت التدفقات من 117,65 مليون دولار إلى أدنى حد لها بـ: 34,4 مليون دولار، غير أن التدفقات اتخذت اتجاها تصاعديا من منتصف الفترة (1990-1999) إلى أن بلغت سنة 2009 قيمة 2753,75 مليون دولار، لتبدأ في الانخفاض حيث قدرت التدفقات لسنة 2010 بـ: 2301,22 مليون دولار، لترتفع سنة 2011 إلى 2580,35 مليون دولار، ولكنها رجعت إلى الانخفاض منذ سنة 2012 بشكل متذبذب عن المستوى المحقق سنة 2011، إلى أن شهدت سنة 2015 تدفقات سلبية بقيمة (587,31 -) مليون دولار.

ولعل من بين الأسباب التي يمكن أن تبرر هذا التحليل أن فترة السبعينات شهدت فتح قطاع المحروقات أمام الاستثمارات الأجنبية، وحيث أن هذا القطاع كان هو الوحيد فهذا يبرر ارتفاع متوسط التدفقات خلال هذه الفترة، أما الهبوط الشديد الذي شهده متوسط التدفقات الواردة خلال فترة الثمانينات فيرجع إلى الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني، وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، والشروع في تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 1995، وظل قطاع المحروقات المستقطب الوحيد رغم التدهور الأمني في هذه المرحلة.

أما بعد هذه الفترة فإن التدفقات استمرت في الزيادة وهو انعكاس للإصلاحات التي باشرتها الجزائر، حيث صدر قانون الاستثمار لسنة 1993، والقانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية سنة 1995، ثم جاء قانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى الكثير من الامتيازات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المجلس الوطني للاستثمار، وقد انعكست هذه الإصلاحات من خلال الذروة المحققة سنة 2009، أما الانخفاض المسجل بعد هذه السنة فيمكن إرجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا

إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لا يعكس هذا الحجم من التدفقات ما كان متوقعا من الجزائر، في تعزيز مكانتها كإحدى الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بالنظر إلى ارتفاع حجم التدفقات الواردة للدول العربية، وإلى ما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم اقتصادها الرابع عربيا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار والتي عرقت منحى أكثر وضوحا وجدية، كما يدل على المنافسة الكبيرة التي تواجهها من طرف العديد من الدول العربية نتيجة نجاعة وفعالية السياسات التي طبقتها بعضها - مقارنة بالجزائر - في تحسين مناخها الاستثماري.<sup>6</sup> وتؤكد البيانات الواردة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014 هذا الأمر، حيث تراجع ترتيب الجزائر من المرتبة السابعة سنة 2010 إلى المرتبة العاشرة عربيا سنة 2013، في ترتيب الدول العربية الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>7</sup>

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015)										
الوحدة: مليون دولار										
السنوات	79 - 70	89 - 80	99 - 90	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي الوارد	117,65	34,4	157,82	280,1	1113,11	1065	637,88	881,85	1145,34	1888,16
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الاستثمار الأجنبي الوارد	1743,33	2631,71	2753,75	2301,22	2580,35	1499,42	1692,89	1506,73	-578,31	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الأونكتاد متوفر على الموقع:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

(\*) هذه النسب تم حسابها من طرف الباحثين بالاعتماد على بيانات المصدر وهي تمثل النسبة المتوسطة للفترة.

### 2.2.1 الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري:

من أبرز دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد الدول المتلقية، والتي تعبر عنها تقارير الاستثمار العالمية بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، إذ من المنطقي أن تختلف الأهمية النسبية لحجم معين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى باختلاف حجم الاقتصاد، وهو الأمر الذي يجعل مقارنة القيم المطلقة لتدفقات هذا الاستثمار بين مختلف الدول تعطي صورة خاطئة في أغلب الحالات.<sup>8</sup>

وتأسيسا على ما سبق سيتم التعرف في هذا العنصر على مدى أهمية وملاءمة حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، ومقارنة هذه النسبة مع بعض الدول.

وبتصفح الجدول رقم (02) يتضح أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر كانت ضعيفة قبل سنة 2000، ويرجع ذلك إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر خلال هذه الفترة من جهة، وإلى ارتفاع معدلات الادخار من جهة أخرى.<sup>9</sup> فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الادخار المحلي 44,5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، في حين بلغت نسبة الاستثمار 20,7%.<sup>10</sup> غير أن هذه الوضعية بدأت تعرف تحسنا ابتداء من سنة 2001، وهذا بفضل ارتفاع وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، حيث بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها سنة 2001 بنسبة 8,90%، ثم تراجعت إلى 7,64% سنة 2002، ثم إلى 6,96% سنة 2006، حيث كانت هذه أعلى النسب في الفترة، أما خلال الفترة (2007-2012) فكانت النسب فيها أقل من 6%، لتعرف هذه النسبة تراجعا حادا حيث بلغت سنة 2014 أدنى مستوى لها بـ 1,92%، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة بعد الذروة التي حققتها التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009. غير أن هذه النسب المحققة تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 6,60%، وعن المتوسط بالنسبة للدول النامية البالغ حوالي 6,75%.<sup>11</sup>

## الجدول رقم: 02

تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة: (1970 - 2014)

السنوات	79-70	89-80	99-90	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت (%)	*2,52	*0,24	*1,32	2,47	8,90	7,64	3,90	4,30	4,96
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت (%)	6,96	4,91	5,26	5,25	3,93	4,07	2,33	2,36	1,92

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الأونكتاد متوفر على الموقع:

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

(\*) هذه النسب تم حسابها من طرف الباحثين بالاعتماد على بيانات المصدر وهي تمثل النسبة المتوسطة للفترة.

### 3.2.1 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة (ORASCOM) المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، وفي الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة (DANONE) الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (ISPAT) الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات.<sup>12</sup>

لقد توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (جانفي 2003 وماي 2015) - كما يظهر من خلال الجدول رقم (03) - على قطاعات معينة محدودة بالإضافة إلى قطاع المحروقات؛ فقد عرفت بعض القطاعات انتعاشا ملحوظا مثل قطاع المعادن الذي قُدرت التدفقات الواردة إليه بـ 14371 مليون دولار، واستحوذ على 21% من إجمالي التدفقات الواردة، وكذا قطاع العقارات الذي قدرت



التدفقات الواردة إليه بـ 13343 مليون دولار بنسبة 20 % من إجمالي التدفقات الواردة، بالإضافة إلى قطاع المواد الكيميائية الذي استقطب 7294 مليون دولار بنسبة 11 % من إجمالي التدفقات الواردة، في حين سجلت بقية القطاعات نسبا ضعيفة مثل قطاع الفنادق والسياحة، والبناء ومواد البناء، وخدمات الأعمال،... إلخ، والتي قدرت التدفقات الواردة إليها بـ 13,90 مليار دولار.<sup>13</sup>

#### الجدول رقم 03: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015

القطاع	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	المعادن	العقارات	المواد الكيميائية	الفنادق والسياسة	البناء ومواد البناء
النسبة (%)	28	21	20	11	4	3
القطاع	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	خدمات الأعمال	المنسوجات	التخزين	أخرى	
النسبة (%)	2	2	1	1	6	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات، متوفر على الرابط الموالي:  
<http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf>

#### 2. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي قامت بدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها، انطلاقا من التأصيل النظري الذي استندت إليه، ومن أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث في حدود اطلاع الباحثين نجد:

#### 1.2 دراسة (Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter) (1998):<sup>14</sup>

تناولت هذه الدراسة تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات الناشئة خلال الفترة (1978 - 1995)، وقد ارتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم اختبار هذه النظرية باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي بأخذ بيانات مقطعية لـ 67 بلدا من الاقتصادات الناشئة لم تكن الجزائر من ضمنها، وقد بينت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة والأسواق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تنعكس المواءمة الحكومية في الانفتاح الاقتصادي مع حد أدنى من الرقابة على التجارة وسعر الصرف، وتوفر قاعدة قوية من سيادة القانون وانخفاض الفساد، في حين تنعكس مواءمة السوق في ارتفاع حجم التبادل التجاري، وانخفاض الضرائب، ونسبة عالية من التحضر، وسهولة الحصول على الائتمان، وتوفر الطاقة.

لقد جاءت نتائج التحليل القياسي لهذه الدراسة موافقة لنظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أثبتت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالمتغيرات القابلة للتغيير مثل السياسات والقوانين بشكل أكبر من تأثره بالعوامل بطيئة التغير مثل حجم السكان والثقافة الاجتماعية. وخلصت إلى أن أي دولة لديها الفرصة للزيادة قدرتها التنافسية لزيادة حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

#### 2.2 دراسة أحمد حمد الله السمان (2000):<sup>15</sup>

تناولت هذه الدراسة تحليل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (1982 - 1999)، وقد ارتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على مفهوم المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي

المباشر، وقد تم اختبار هذه النظرية باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي بأخذ بيانات مقطعية لـ 30 دولة نامية لم تكن الجزائر من ضمنها، وقد بينت نتائج التحليل القياسي أن المتغيرات المتعلقة بالحكومة والأسواق هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يؤثران بشكل واضح وكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد أثبتت هذه الدراسة أيضا موافقتها لفروض نظرية الموازنة المؤسسية، وهي أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد بقدر كبير على المتغيرات الثابتة التي لا تمتلك الدول تغييرها في الأجل القصير بقدر ما يعتمد على المتغيرات التي يسهل نسبيا تغييرها مثل قوانين الاستثمار، وخلصت إلى أن مشكلة التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشكلة قابلة للحل من قبل الدول المتلقية، وذلك بإجراء تغييرات مؤسسية معينة تحددها الدول من خلال اختبار حجم وطبيعة تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 3.2 دراسة البنك الدولي (2003)<sup>16</sup> :

حاولت الدراسة تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استقصاء آراء عينة من 57 من المستثمرين الدوليين المحتملين في الجزائر من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أهم عوامل جذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر هي حجم السوق وإمكاناته، وتنافسية تكلفة العمالة، وتوفر الطاقة، وجاذبية سياسة الحكومة نحو المستثمرين الأجانب، والقرب الجغرافي والثقافي، كما كشفت الدراسة في جانب آخر عن العديد من عوائق الاستثمار في الجزائر أهمها صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها ومشكلة العقار، وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار، ومستوى تأهيل الموارد البشرية، وتقشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة والفساد.

### 4.2 دراسة ناجي بن حسين (2007)<sup>17</sup> :

تناولت الدراسة تحليلا لمناخ الاستثمار في الجزائر مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاستثمار في الجزائر ترجع بالأساس إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، كما توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها محدودية جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بالنظر إلى محدودية حجم التدفقات في حد ذاتها، وهو ما يدعو إلى ضرورة الاعتماد على الاستثمار الوطني، ضعف المؤسسات القائمة وعدم قدرتها على مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، كما أكدت الدراسة على أهمية دور الدولة في تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار.

### 5.2 دراسة أحمد صديقي (2007)<sup>18</sup> :

حاولت هذه الدراسة الوقوف على المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال استقصاء آراء عينة من 30 شركة متعددة الجنسيات، ذات أحجام مختلفة تمارس نشاطها في الجزائر في مختلف القطاعات، وخلصت الدراسة إلى أن حجم السوق المحلية، ووفرة المواد الأولية، وانخفاض تكلفة اليد العاملة، هي أهم محددات قرار الاستثمار في الجزائر لدى هذه الشركات، كما توصلت الدراسة إلى أن الفساد المالي والإداري، وطبيعة النظام البنكي إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات من أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وحسب هذه الدراسة فإن أهم الإصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار

في الجزائر، يجب أن تشمل إصلاح القطاع البنكي والجانب القانوني، كما يجب أن تشمل الجانب الإداري وكذا العناية بإعلام وتوجيه المستثمرين، بالإضافة إلى الجانب المتعلق بالخدمات العامة للاستثمار.

6.2 دراسة عبد القادر ناصور (2014)<sup>19</sup>:

تناولت الدراسة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال محاولة تحديد العوامل المؤثرة على جذب تدفقاته، واشتملت الدراسة القياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى متغيرات مؤسسية (المخاطر السياسية للبلد)، وقد بينت نتائج الدراسة القياسية أن للمتغيرات المؤسسية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد، ملف الاستثمار) أثرا معنويا معتبرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محدودا وغير معتبر.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة:

### 1. صيغة النموذج القياسي للدراسة:

من أجل دراسة محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تم الاعتماد على نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، التي تفسر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية وفقا لمواءمة أربع مؤسسات في الاقتصاد هي على الترتيب؛ الحكومة، والأسواق، والتعليم، والثقافة الاجتماعية، بحيث تم تمثيل كل من هذه المؤسسات بمجموعة من المتغيرات التي تعبر عنها، وذلك من خلال صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة في شكل دالة خطية كالتالي :

$$FDI_t = gECOFRE_t + gEXPEN_t + mGDP_t + mPOP_t + mPOPUR_t + mDENRU_t + mTRADE_t + mTXREV_t + mCRED_t + mENER_t + eEDUC_t + sSCUL_t + \varepsilon_t$$

حيث :

$FDI_t$  : المتغير التابع وهو يعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال فترة الدراسة مقيمة بالمليون دولار أمريكي.

$gECOFRE_t$  : مؤشر الحرية الاقتصادية، كمتغير للتعبير عن مواءمة الحكومة.

$gEXPEN_t$  : نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة الحكومة.

$mGDP_t$  : الناتج الداخلي الخام، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mPOP_t$  : تعداد السكان الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mPOPUR_t$  : سكان المناطق الحضرية (% من إجمالي عدد السكان)، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mDENRU_t$  : الكثافة السكانية في الريف ( عدد الأفراد لكل كيلومتر مربع )، كمتغير للتعبير عن مواءمة الأسواق بشكل عام.

$mTRADE_t$  : التجارة الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق السلع والخدمات.

$mTXREV_t$  : حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق السلع والخدمات.

mCRED<sub>t</sub> : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، كمتغير للتعبير عن مواءمة سوق رأس المال.

mENER<sub>t</sub> : استخدام الطاقة (كغم مكافئ نفط لكل فرد)، كمتغير للتعبير عن مواءمة الارتباطات السوقية.

eEDUC<sub>t</sub> : نسبة الطلبة الجامعيين إلى إجمالي عدد السكان، كمتغير للتعبير عن مواءمة التعليم.

sSCUL<sub>t</sub> : متغير صوري لقياس مواءمة الثقافة الاجتماعية.

لقد تم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980 - 2011) لمتغيرات الدراسة كما هو موضح في الملحق

رقم (01).

## 2. التحليل القياسي لنموذج للدراسة

سيتم في هذا الجانب عرض التحليل القياسي لنموذج الدراسة وذلك بالاعتماد على طريقة انحدار (RIDGE) التي تحاول معالجة مشكل التعدد الخطي والتي تظهر في أغلب النماذج القياسية والتي تحد من تطبيق طريقة المربعات الصغرى، وتم اقتراح هذه الطريقة - انحدار (RIDGE) - لأول مرة من طرف (Horel) في عام 1962، بعد ذلك طُوِّرت من طرف كل من (Horel & Kennard) في عام 1970، والتي تتضمن إضافة الثابت  $k$  إلى عناصر قطر المصفوفة  $(X'X)$  قبل أخذ معكوسها في تقدير معاملات الانحدار المعيارية كالآتي:<sup>20</sup>

$$\hat{\beta}_{(k)}^* = (X'X + kI)^{-1} X'Y; \quad 0 \leq k \leq 1$$

حيث :

$\beta_{(k)}^*$  : شعاع معاملات انحدار التل المعيارية المقدرة ( لا يتضمن المقدار الثابت أو مقدر المقطع).

$k$  : كمية ثابتة تمثل مقدار التحيز وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد الصحيح.

$X'X$  : مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض.

$I$  : مصفوفة الوحدة من الرتبة  $p \times p$ .

$X'Y$  : مصفوفة معاملات الارتباط الجزئي البسيط ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

## 1.2 سكون السلاسل الزمنية:

إن الخطوة الأولى في التحليل القياسي يجب أن تبدأ باختبار سكون السلاسل الزمنية وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة، حيث يتحدد سكون السلاسل الزمنية بثبات التباين والتغاير والمتوسط الحسابي لكل منهما عبر الزمن، لذا فإن عدم تحقق أي من هذه الخصائص في السلاسل الزمنية موضع الدراسة يقود إلى سلاسل زمنية غير ساكنة.<sup>21</sup> وبالتالي فإن اللجوء مباشرة إلى تقدير دالة انحدار (RIDGE) دون اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى الحصول على نتائج زائفة.

ولاختبار مدى سكون السلسلة مع مرور الزمن وبالتالي معرفة درجة تكاملها، يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة (unit root test) وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، حيث يعتبر هذا الاختبار من الأساليب المعاصرة في تحديد سكون السلسلة الزمنية، ومن أكثر الاختبارات استخداماً لقياس مدى سكون

المتغيرات اختبار ديكي فولر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller*)<sup>22</sup>. وقد تم استخدام البرنامج القياسي (EViews) خلال هذه الدراسة لتنفيذ هذا الاختبار وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نتائج اختبار جذر الوحدة (*ADF*)

اختبار <i>ADF</i>				القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
الفرق الاول		المستوى			
ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط		
-5.858822*	-6.325174*	-2.025823	0.284474	I(1)	<i>FDI</i>
-5.250652*	-5.246758*	-2.088594	-0.789234	I(1)	<i>gECOFRE</i>
-5.103660*	-5.207441*	-2.873965	-1.935429	I(1)	<i>gEXPEN</i>
-4.511050*	-1.303014	-1.372785	1.849474	I(1)	<i>mGDP</i>
-2.212393	-3.420957*	-3.383615***	-0.372704	I(1)	<i>mPOP</i>
-1.363163	-0.221879	-2.038790	-1.991743	I(1)	<i>mPOPUR</i>
-1.906681	-3.071113**	-4.117188**	-1.591892	I(1)	<i>mDENRU</i>
-4.454457*	-4.340809*	-3.434438***	-1.229016	I(1)	<i>mTRADE</i>
-6.273215*	-5.850932*	-1.845746	-2.244450	I(1)	<i>mTXREV</i>
-3.873047**	-3.923470*	-1.144753	-0.883178	I(1)	<i>mCRED</i>
-5.381372*	-5.466230*	-2.264553	-1.486106	I(1)	<i>mENER</i>
-4.579107*	-3.708126*	-0.816145	2.298918	I(1)	<i>eEDUC</i>
-5.487307*	-5.477226*	-1.568388	-1.477429	I(1)	<i>sSCUL</i>

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (*Eviews 8*). (\* معنوي عند مستوى 1%، \*\* معنوي عند مستوى 5%، \*\*\* معنوي عند مستوى 10%)

من خلال نتائج الجدول يتضح استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة عند الفروق الأولى باستثناء

المتغير (*mPOPUR*).

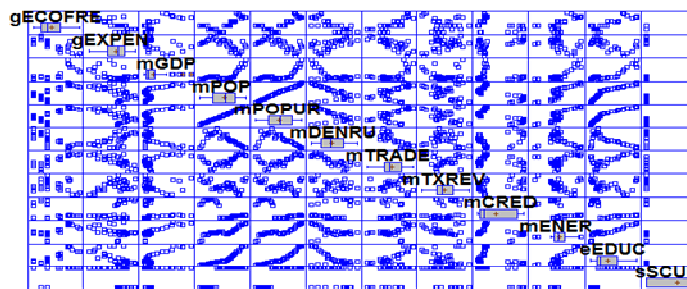
## 2.2 الكشف عن التعدد الخطي:

يمكن الكشف عن القيم الشاذة بين متغيرات النموذج المستقلة، باستخدام (*Matrix plot*) الموجود في

برنامج (*Statgraphics*) حتى يتم التحقق من أن مشكلة التعدد الخطي - التي يسعى نموذج انحدار (*RIDGE*)

لعلاجها - لا تتسبب فيها القيم الشاذة، ويوضح الشكل رقم (02) أشكال (*Matrix plot*) لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم 02: أشكال (*Matrix plot*) لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (*statgraphics*).

وتكشف تلك الأشكال عن عدم وجود قيم شاذة بين المتغيرات المستقلة لنموذج البحث، وبالكشف عن

مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النموذج المستقلة الموضحة في الملحق رقم (02)، يتضح أن هناك بعض

الارتباطات ما بين المتغيرات المستقلة بلغت حوالي 12 علاقة ارتباط قوية جداً، فعلى سبيل المثال كانت أكبر

علاقة ارتباط بين متغيري (*mPOP*) و (*mPOPUR*) بنسبة 98,47%، وبين متغيري (*mPOPUR*) و (*mGDP*) بنسبة

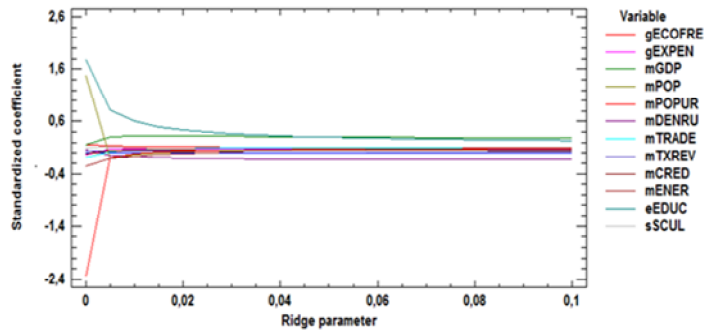
70,17%، وبين متغيري (*mPOP*) و (*mGDP*) بنسبة 67,86%، وبين متغيري (*eEDUC*) و (*mGDP*) بنسبة

66%، وبين متغيري ( $mCRED$ ) و ( $mDENRU$ ) بنسبة 65,15%، وكانت أصغر علاقة ارتباط بين متغيري ( $mPOP$ ) و ( $gEXPEN$ ) بنسبة 50,45%، وبالتالي فإن هناك إخلالا بأحد فروض تطبيق طريقة المربعات الصغرى والتي يمكن معالجتها بنموذج انحدار ( $RIDGE$ ).

3.2 تقدير قيمة معلمة انحدار ( $RIDGE$ ) أو ثابت التحيز ( $k$ ):

سيتم في هذا الجزء تقدير نموذج الدراسة باستخدام انحدار ( $RIDGE$ )، وذلك عن طريق تقدير قيمة معلمة انحدار ( $RIDGE$ )، وفحص عوامل تضخم التباين ( $VIF$ )، ثم تحليل نتائج تقدير انحدار ( $RIDGE$ ). للوصول إلى قيمة جيدة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) تم استخدام برنامج ( $Statgraphics$ ) في الحصول على شكل ( $Ridge Trace$ )، الذي يوضح العلاقة بين قيم المعلمات المعيارية للمتغيرات المتوقعة تأثيرها على المتغير التابع، والقيم المختلفة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ )، كما هو موضح في الشكل رقم (03):

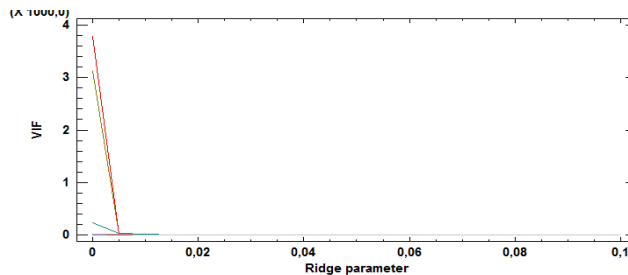
الشكل رقم 03: شكل ( $Ridge Trace$ ) لدالة الاستثمار الأجنبي المباشر في



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج ( $statgraphics$ ).

ويتبين من الشكل أن أفضل قيمة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) هي  $k = 0.02$  تقريباً؛ وذلك لأنها أقل قيمة تبدأ بعدها المعلمات المعيارية في الاستقرار وقد تم اختيار هذه القيمة بعد إجراء عدة مقارنات بينها وبين القيم السابقة واللاحقة، كما يُظهر الشكل رقم (04) العلاقة بين القيم المختلفة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) وعوامل تضخم التباين ( $VIF$ ):

الشكل رقم 04: العلاقة بين القيم المختلفة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) وعوامل تضخم التباين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج

ويتضح من الشكل أيضاً أن أنسب قيمة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) هي  $k = 0.02$ ؛ وذلك لأنها أقل قيمة تبدأ بعدها عوامل تضخم التباين في التغير ببطء، وتتنخفض عندها عوامل تضخم التباين إلى أقل من 10، ويظهر

أيضا من فحص عوامل تضخم التباين ( $VIF$ ) عند القيم المختلفة لمعلمة انحدار ( $RIDGE$ ) الواردة بالملحق رقم (03) أن ( $VIF$ ) قد أخذت في التناقص بشكل ملحوظ، وتمثل القيم الواردة في الصف الأول من الجدول قيم عوامل تضخم التباين لتقديرات المربعات الصغرى، والمقابلة لقيمة معلمة انحدار ( $RIDGE$ ) منعدمة  $k = 0$  ويتضح من فحص هذه القيم أنها تزيد عن 10، مما يدل على تأثير التقديرات بمشكلة الازدواج الخطي، وتعتبر قيمة  $k = 0.02$  هي أقل قيمة تبدأ بعدها عوامل تضخم التباين في التناقص ببطء، كما أن جميع قيم ( $VIF$ ) عند تلك القيمة أقل تماما من 10، مما يشير إلى عدم تأثير التقديرات بوجود الازدواج الخطي.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

### 1 تحليل نتائج تقدير انحدار ( $RIDGE$ ):

يتضمن الملحق رقم (04) نتائج تقدير دالة  $FDI_t$  بافتراض  $k = 0.02$ ، وفيما يلي سيتم تحليل النتائج

المتوصل إليها على النحو الموالي:

#### 1.1 مواءمة الحكومة:

■ الحرية الاقتصادية: لقد كان هذا المتغير معنويا ومعامله موجبا وكبيرا نسبيا، وهذا ما يتوافق مع توقعات النظرية. فتغير هذا المؤشر بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 183,14 وحدة، حيث أن توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية يعد عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ الإنفاق الحكومي: يعتبر هذا المتغير معنويا ومعامله موجبا وهذا ما يتوافق مع توقعات النظرية. فتغير هذا المتغير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 8,13 وحدة، فهذا المتغير يوضح تأثير حجم الإنفاق الحكومي على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

وكخلاصة تعكس النتائج المتوصل إليها التوافق مع فروض النظرية فيما يتعلق بمواءمة الحكومة حيث نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات التي تخضع للسياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن على السلطات الاقتصادية التركيز على الجانب المؤسسي من مناخ الاستثمار بشكل كبير وإعطائه الأولوية، من خلال التحسين المستمر في اللوائح والقوانين والقضاء على كل المعوقات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.

#### 2.1 مواءمة الأسواق:

##### 1.2.1 مواءمة الأسواق بشكل عام:

■ إجمالي الناتج الداخلي الخام: أثبت النموذج عدم معنوية هذا المتغير، أي أن هذا المتغير لا يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب عند دراستهم للجزائر كموقع للاستثمار.

■ إجمالي عدد السكان: هذا المتغير معنوي وإشارة معاملة موجبة، حيث أن تغيره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 3,57 وحدة، وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية بين حجم السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتوافق مع النظرية حيث يعبر حجم السكان عن حجم الطلب في الاقتصاد.

▪ **نسبة التحضر:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث أن تغييره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 4,78 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية حيث أنه كلما زادت نسبة التحضر في الاقتصاد كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

▪ **كثافة السكان في الريف:** بناء على النتائج المتوصل إليها فإن هذا المتغير معنوي غير أن إشارة معاملته سالبة، وهو ما يخالف فروض النظرية.

وبوجه عام يمكن القول إن مواءمة الأسواق في الجزائر تشهد تحسنا معتبرا، يعكس الجهود المبذولة في إطار البرامج التنموية التي تم اعتمادها، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تشهد تأخرا وهو ما يتطلب العمل على تحسينها.

### 2.2.1 مواءمة سوق السلع والخدمات:

▪ **التجارة الخارجية:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث أن تغييره بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 6,89 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية ويؤكد العلاقة الطردية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

▪ **حصيلة الضرائب:** متغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، وهو ما يخالف النظرية، غير أن الدراسات أثبتت أن المستثمر الأجنبي يتأثر بعدم استقرار القوانين الضريبية أكثر من تأثره بمعدل الضريبة بمعنى أنه يفضل معدل ضريبة مستقر ولو كان مرتفعا على أن يكون هناك تذبذب في القوانين الضريبية، وهذا يوافق فروض نظرية المواءمة المؤسسية التي تفترض تأثير الاستثمار الأجنبي بالمتغيرات التي تخضع للسياسات الاقتصادية.

وبشكل عام إذا ما استثنينا هذا المتغير يمكن القول بأن مواءمة سوق السلع والخدمات في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر جيدة، أي أن المناخ المتعلق بسوق السلع والخدمات في الجزائر مقبول، وهو ما يتطلب مزيدا من التحسين في مواءمة هذا السوق من خلال القضاء على التحديات القائمة.

### 3.2.1 مواءمة سوق رأس المال:

▪ **الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص:** هذا المتغير معنوي وإشارة معاملته موجبة، حيث كلما زاد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 2,32 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية ويؤكد العلاقة الطردية بين حجم الائتمان المصرفي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 4.2.1 مواءمة الارتباطات السوقية:

▪ **استخدام الطاقة:** بناء على النتائج المتوصل إليها فإن هذا المتغير معنوي غير أن إشارة معاملته سالبة، وهو ما يخالف فروض النظرية، أي أن هذا المتغير لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين الأجانب، وهو ما يفسر أن الارتباطات السوقية في الجزائر لا تزال ضعيفة.

### 3.1 مواءمة التعليم:

▪ **نسبة الطلبة الجامعيين إلى عدد السكان:** هذا المتغير معنوي ومعاملته موجب وكبير نسبيا، حيث كلما تغير هذا المتغير بوحدة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 455,20 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية



ويؤكد التأثير الكبير للمستوى التعليمي للقوى العاملة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن على السلطات الاقتصادية التركيز على الجانب كأحد المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### 3.2 مواءمة الثقافة الاجتماعية:

■ *sSCUL*: تظهر النتائج أن هذا المتغير معنوي ومعامله موجب حيث يؤدي التغير بوحدة واحدة في هذا المتغير إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بـ 139,59 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية. يتضح من خلال النموذج القياسي الذي تم تطبيقه أن معظم المتغيرات ثبتت معنويتها وبشكل خاص توافقت مع فروض النظرية عدا متغير (*mGDP*)؛ حيث يتضح من فحص قيمة ستودنت المحسوبة  $t$  للمعاملات المقدرة لها أنها تزيد عن القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي  $\pm 1.96$  وذلك عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  والقيمة الحرجة للتوزيع ستودنت  $\pm 2.093$  عند درجة حرية 19 ومستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ . كما ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار  $F$ ، وذلك عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 94,1263 % تقريبا، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ككل، أما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنين فأكثر فقد بلغ 90,4165 % تقريبا.

**الخلاصة:**

مؤدى نظرية المواءمة المؤسسية أن بإمكان أي دولة مهما كان موقعها أو حجم سكانها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير المناخ المؤسسي الملائم والمتمثل في السياسات والقوانين الحاكمة للاستثمار، وقد أكدت تقارير الاستثمار العالمي الأخيرة هذا الطرح حيث أصبحت الدول النامية تسيطر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا بعد أن كانت الدول المتقدمة تسيطر على هذه التدفقات لفترات طويلة، وبعد تحليل نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالجزائر يمكن الوقوف على ما يلي:

■ تعتبر القوى العاملة المتعلمة أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فالتعليم هو الذي يبني رأس المال البشري القادر على استيعاب التطورات السريعة في التكنولوجيا، ولذا يجب التركيز على هذا الجانب المهم من مناخ الاستثمار، من خلال زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها بالشكل الذي يضمن توفير قوى عاملة ماهرة ومدربة وقادرة على التكيف مع التكنولوجيا، والأساليب الإدارية الحديثة، خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تعتبر أن الموارد البشرية أهم العوامل المحركة للنمو. ويتعين على الحكومة المشرفة ضمان انخراط الطلبة الجامعيين في فرص عمل لمستوى التعليم المكتسب لديهم، وهو ما سوف يسهل على الشركات الأجنبية الأداء الاستثماري من خلال توفر العديد من شركات المناولة والشركات الخاصة المساعدة على توريد احتياجات الاستثمارات الأجنبية.

■ تعتبر مواءمة الثقافة الاجتماعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، نظرا لأن هذا العامل يسهل انخراط الأجانب في بيئة الأعمال، فالتقارب اللغوي والثقافي يسهل حركة المستثمرين كما يسهل أيضا قابلية تداول منتجات تلك الاستثمارات في السوق المحلية. وفي هذا الإطار تشير دراسة للبنك العالمي حول تقييم مناخ

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - حسب آراء عينة من 57 من المستثمرين الدوليين المحتملين في الجزائر من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا - إلى أن من بين أهم عوامل توجه هؤلاء المستثمرين إلى الجزائر القرب الجغرافي والثقافي. ومن جانب آخر فإن عدم مواءمة الثقافة الاجتماعية المحلية للمستثمرين الأجانب قد تحد من حركة الاستثمار في جانب العمل والمبيعات، علما أن هذا المتغير يتحسن في الدول المتلقية كلما كان تاريخ البلد في استقطاب الاستثمارات طويلا، وهو ما يجعل الجهات والهيئات المحلية أكثر تأقلا مع المستثمرين الأجانب بمرور الوقت.

وبوجه عام تدل النتيجة المتوصل إليها على مستوى مواءمة الثقافة الاجتماعية على مرونة الاقتصاد الجزائري في التعامل مع تغيرات السوق العالمية، واستعداده لتقبل الاستثمار الأجنبي المباشر، واستطاعته التأقلم مع التطورات الجارية في السوق العالمية، وعلى هذا الأساس يجب تبيين الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بهذا الجانب من مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ يعتبر توفر درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث يعبر المؤشر المستخدم في الدراسة القياسية عن مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة إلا في حدود الحد الأدنى اللازم لحماية الحقوق والحفاظ على الحريات. ونظرا لأهمية هذا المتغير في تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد فإن تحسين هذا المؤشر سوف يؤدي إلى زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتعين على الحكومة المشرفة أن تضطلع بتلك المهمة نظرا لأن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال متأخرا، وذلك على الرغم من أن التشريعات والقوانين تكفل حرية عمل المستثمرين الأجانب، غير أن الجانب القانوني لا يعد كافيا ما لم يستند تطبيقه إلى إصلاح العديد من الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية المرتبطة ببيئة الأعمال وأداء الشركات.

■ لا تزال المؤشرات الاقتصادية والمالية المتعلقة بمواءمة الأسواق على أهميتها غير فعالة في حفز المستثمرين الأجانب؛ فقد بينت الدراسة القياسية الأثر الضعيف لهذه المتغيرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي فإن السعي إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية يعتبر مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن المحافظة على استقرار ومرونة السياسات والقوانين المتعلقة بالاستثمار تمثل المحدد الأهم في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وعموما في إطار دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يمكن القول إنه بالرغم من التحسينات التي شهدتها بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن العديد من القيود في مختلف الجوانب لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب مزيدا من العمل للتحسين والتحسين المستمر لبيئة الأعمال وأداء الشركات في الجزائر.

ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الملحق رقم (01): تطور متغيرات الدراسة القياسية في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2011)

year	FDI	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
1980	348,7	4,50	96,0000	42345,2763	19,4752	43,54	159,9318	64,68	35,7031	48,5083	575,4	0,3153	0
1981	13,21	4,50	96,2905	44348,6707	20,1039	44,42	162,2914	65,46	40,0660	52,5711	606	0,3547	0
1982	-	4,50	98,0732	45207,0907	20,7666	45,3	165,0732	59,92	33,4605	62,1614	764,1	0,3756	0
	53,57												
1983	0,42	4,50	97,8605	48801,3722	21,4533	46,19	175,1247	53,74	32,0220	65,0672	799,4	0,4470	0
1984	0,8	4,50	101,7564	53698,2803	22,1505	47,08	169,5193	53,18	33,8787	66,4974	767,3	0,4709	0
1985	0,4	4,20	103,1582	57937,8677	22,8474	47,97	172,0402	50,33	32,1279	68,7298	776,6	0,4898	0
1986	5,32	4,20	110,3172	63696,3000	23,5394	48,86	172,7866	36,03	36,0815	69,3119	851,5	0,5612	0
1987	3,71	4,20	104,1396	66742,2691	24,2257	49,72	172,3047	32,68	25,5831	67,5326	817	0,6386	0
1988	13,02	4,20	107,0958	59089,0655	24,9049	50,51	173,5699	38,11	24,7328	68,1468	839	0,6979	0
1989	12,09	4,20	109,8748	55631,4883	25,5766	51,3	174,7274	47,15	27,6038	63,1937	810,1	0,7069	0
1990	40	3,90	101,4933	62045,0984	26,2397	52,09	177,5562	48,38	26,3510	56,1432	845,6	0,7443	1
1991	80	3,90	94,4819	45715,3681	26,8937	52,87	174,5828	52,72	28,2234	46,2892	872,7	0,7727	1
1992	30	3,90	98,5499	48003,2972	27,5352	53,66	168,7466	49,19	23,1408	7,2548	875,9	0,8585	1
1993	0,001	3,90	101,3551	49946,4567	28,1576	54,44	170,3022	44,92	25,7381	6,6178	856,2	0,9141	1
1994	0,001	3,90	103,5230	42542,5736	28,7527	55,22	172,2050	48,58	26,6292	6,4891	808,2	0,8730	1
1995	0,001	4,50	102,8015	41764,0540	29,3155	56	171,5612	55,19	28,9657	5,1994	821,7	0,8617	1
1996	270	4,50	94,1842	46941,4963	29,8452	56,77	171,5316	53,71	31,0681	5,3649	786,6	0,8956	1
1997	260	4,50	90,4313	48177,8619	30,3455	57,54	168,4114	52,24	31,9362	3,9074	792,8	0,9969	1
1998	606,6	4,50	99,9377	48187,7801	30,8204	58,31	167,7081	45,09	25,4800	4,5638	807,5	1,1603	1
1999	291,6	4,50	96,8750	48640,6135	31,2763	59,12	166,6411	50,49	28,0671	5,3881	849,7	1,2530	1
2000	280,1	5,00	80,1789	54790,0590	31,7194	59,92	165,9289	62,53	26,5102	5,9657	851,1	1,3519	1
2001	1108	5,00	85,3276	54744,7167	32,1502	60,71	166,5722	58,71	30,4011	8,0647	842,1	1,5197	1
2002	1065	4,90	90,1251	56760,2890	32,5730	61,5	166,1623	61,13	31,1643	12,2987	883,3	1,7499	1
2003	638	4,90	85,6271	67863,8326	33,0034	62,28	165,8859	62,12	26,6347	11,3874	930,1	1,8674	1
2004	882	5,00	85,5950	85324,9974	33,4613	63,06	164,9578	65,7	23,8403	11,1157	925,7	1,9521	1
2005	1145	5,80	76,8682	103198,6503	33,9609	63,83	163,5423	71,28	20,6798	12,0114	952,1	2,2246	1
2006	1888	5,70	73,1086	117026,6553	34,5072	64,59	163,5605	70,73	19,5137	12,3519	1004	2,2627	1
2007	1743	5,50	77,8018	134977,8679	35,0970	65,35	162,8307	71,94	18,7953	13,4387	1048	2,4620	1
2008	2632	5,30	80,7378	171000,1626	35,7254	66,1	161,7302	76,68	24,3837	13,1655	1048	2,8014	1
2009	2746	5,40	100,5810	137211,7954	36,3833	66,82	161,1004	71,32	35,1429	16,6123	1122	3,0338	1
2010	2301	5,34	92,9776	161207,3050	37,0628	67,53	160,4343	69,87	34,4028	15,6331	1082	2,9499	1
2011	2581	5,32	89,7676	199070,8646	37,7630	68,21	159,8565	67,71	37,3618	14,0093	1108	3,0151	1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- قاعدة بيانات الأونكتاد.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات معهد (Fraser Institute).
- وزارة المالية.
- الديوان الوطني للإحصائيات.
- ملاحظة: تم الاكتفاء بسنة 2011؛ نظرا لتعذر الحصول على بعض متغيرات الدراسة بعد هذه السنة.

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط الجزئي لمتغيرات النموذج المستقلة

	CONSTANT	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
CONSTANT	1,0000	0,0438	-0,5773	-0,6860	0,8776	-0,8817	-0,3467	-0,2423	-0,3366	0,4084	-0,0212	0,5456	-0,1902
gECOFRE	0,0438	1,0000	0,3162	0,0474	0,1808	-0,2271	0,0072	-0,3229	-0,1610	0,1073	-0,0204	0,0335	<b>0,5274</b>
gEXPEN	-0,5773	0,3162	1,0000	<b>0,5119</b>	<b>-0,5045</b>	<b>0,5446</b>	-0,2362	0,3609	-0,2852	0,0913	0,0253	<b>-0,5876</b>	0,4732
mGDP	-0,6860	0,0474	0,5119	1,0000	<b>-0,6786</b>	<b>0,7017</b>	0,0310	0,0963	0,1152	-0,2416	-0,0616	<b>-0,6600</b>	0,3471
mPOP	0,8776	0,1808	-0,5045	-0,6786	1,0000	<b>-0,9847</b>	-0,1030	-0,0134	-0,3267	0,3666	-0,0624	<b>0,5311</b>	-0,3250
mPOPUR	-0,8817	-0,2271	0,5446	0,7017	-0,9847	1,0000	0,0036	0,1240	0,3037	-0,2710	0,0984	<b>-0,6464</b>	0,2859
mDENRU	-0,3467	0,0072	-0,2362	0,0310	-0,1030	0,0036	1,0000	-0,1495	0,2790	<b>-0,6515</b>	-0,4121	0,4956	-0,2396
mTRADE	-0,2423	-0,3229	0,3609	0,0963	0,0134	0,1240	-0,1495	1,0000	-0,2105	0,1479	0,2615	-0,4805	-0,3100
mTXREV	-0,3366	-0,1610	-0,2852	0,1152	-0,3267	0,3037	0,2790	-0,2105	1,0000	-0,3126	0,1998	-0,0824	-0,0385
mCRED	0,4084	0,1073	0,0913	-0,2416	0,3666	-0,2710	-0,6515	0,1479	-0,3126	1,0000	-0,0632	-0,1590	0,3537
mENER	-0,0212	-0,0204	0,0253	-0,0616	-0,0624	0,0984	-0,4121	0,2615	0,1998	-0,0632	1,0000	0,4645	-0,1249
eEDUC	0,5456	0,0335	-0,5876	-0,6600	0,5311	-0,6464	0,4956	-0,4805	-0,0824	-0,1590	-0,4645	1,0000	-0,2075
sSCUL	-0,1902	0,5274	0,4732	0,3471	-0,3250	0,2859	-0,2396	-0,3100	-0,0385	0,3537	-0,1249	-0,2075	1,0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

Ridge Parameter	gECOFRE	gEXPEN	mGDP	mPOP	mPOPUR	mDENRU	mTRADE	mTXREV	mCRED	mENER	eEDUC	sSCUL
0,0	15,422	11,4454	22,4373	3123,65	3773,96	11,046	10,1991	2,57072	20,364	18,3627	241,671	21,3914
0,005	11,0795	6,21105	8,79173	14,2004	10,01	6,30225	6,56066	2,12257	11,5189	12,371	37,3639	13,8553
0,01	8,77925	5,3308	7,41273	7,21352	5,45256	5,04417	5,45526	1,99652	8,84177	9,85669	17,1066	10,4797
0,015	7,23237	4,73138	6,42719	4,78626	3,87673	4,362	4,80521	1,89555	7,17955	8,19073	10,0102	8,26366
<b>0,02</b>	<b>6,13064</b>	<b>4,27295</b>	<b>5,66325</b>	<b>3,54944</b>	<b>3,01707</b>	<b>3,893</b>	<b>4,33802</b>	<b>1,80985</b>	<b>6,00809</b>	<b>6,96324</b>	<b>6,67226</b>	<b>6,72596</b>
0,025	5,31054	3,90296	5,04873	2,79874	2,46055	3,53579	3,97132	1,735	5,13331	6,01539	4,81842	5,61226
0,03	4,67837	3,59457	4,54271	2,29482	2,06718	3,24864	3,66936	1,66844	4,45644	5,26223	3,67287	4,77766
0,035	4,17707	3,33183	4,11885	1,93379	1,77377	3,01005	3,41318	1,60846	3,91917	4,65128	2,91049	4,13452
0,04	3,77019	3,10436	3,75895	1,66307	1,54669	2,80726	3,19138	1,5539	3,48414	4,14757	2,3747	3,62731
0,045	3,43347	2,90499	3,44992	1,45309	1,36608	2,63196	2,99647	1,50387	3,12611	3,72668	1,98218	3,21935
0,05	3,1502	2,72852	3,18202	1,28591	1,21934	2,47843	2,82328	1,45771	2,82737	3,37096	1,68502	2,88568
0,055	2,90856	2,57104	2,94787	1,15	1,09803	2,34253	2,668	1,41489	2,57514	3,06731	1,45403	2,60875
0,06	2,69994	2,42957	2,7417	1,03759	0,996307	2,22117	2,52778	1,375	2,35997	2,80586	1,27051	2,37598
0,065	2,51794	2,30173	2,55901	0,943279	0,909949	2,11196	2,4004	1,33768	2,17471	2,57898	1,12202	2,17812
0,07	2,35774	2,18562	2,39618	0,863172	0,835859	2,01306	2,28408	1,30267	2,01391	2,38072	0,999975	2,00824
0,075	2,21558	2,0797	2,25029	0,794405	0,771704	1,92298	2,17741	1,26972	1,8733	2,20638	0,898324	1,86109
0,08	2,08856	1,98269	2,11895	0,734821	0,715697	1,84052	2,0792	1,23862	1,74953	2,05219	0,812662	1,7326
0,085	1,97436	1,89353	2,00021	0,68277	0,666445	1,7647	1,98848	1,20921	1,63992	1,91511	0,739731	1,61959
0,09	1,8711	1,8113	1,89242	0,636966	0,622851	1,69472	1,90441	1,18133	1,5423	1,79265	0,677073	1,51954
0,095	1,77727	1,73526	1,79422	0,596396	0,584035	1,62989	1,82629	1,15485	1,45493	1,68277	0,622803	1,43044
0,1	1,69163	1,66474	1,70445	0,560248	0,54929	1,56964	1,75353	1,12965	1,37636	1,58376	0,575455	1,35065

الملحق رقم (03): قيم عوامل تضخم التباين عند القيم المختلفة لدالة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

الملحق رقم (04): نتائج تقدير دالة  $FDI_t$  بافتراض  $k = 0.02$

<b>R-Squared = 94,1263 percent</b>					
<b>R-Squared (adjusted for d.f.) = 90,4165 percent</b>					
<b>Standard Error of Est. = 267,303</b>					
<b>Mean absolute error = 168,759</b>					
<b>Durbin-Watson statistic = 2,13945</b>					
<b>Lag 1 residual autocorrelation = -0,111504</b>					
<b>Ridge Regression Coefficient Section for <math>k = 0,020000</math></b>					
Independent	Regression				
Variable	Coefficient	T			
Intercept	-77,50993				
gECOFRE	183,1429	1613,59383			
gEXPEN	8,132654	91,6871928			
mGDP	0,0068124	0,02113683			
mPOP	3,570826	167,644413			
mPOPUR	4,77638	120,615657			
mDENRU	-18,73805	179,311483			
mTRADE	6,892645	79,8684241			
mTXREV	9,211513	170,268262			
mCRED	2,320261	34,4763893			
mENER	-0,03568343	7,136686			
eEDUC	455,2016	1039,74783			
sSCUL	139,5875	1906,93306			
<b>Analysis of Variance Section for <math>k = 0,020000</math></b>					
Source	DF	Sum of Squares	Mean Square	F-Ratio	Prob Level
Intercept	1	1,369119E+07	1,369119E+07		
Model	12	2,357731E+07	1964776	26,2423	0,000000
Error	19	1422542	74870,63		
Total(Adjusted)	31	2,499985E+07	806446,8		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (statgraphics).

## الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P.2.*
- <sup>2</sup> Abdellatif NOUREDDINE, *La Localisation de L'Attractivité Territoriale des Investissement Direct Etrangers: Essai de Modélisation Econométrique, Thèse de Doctorat, Université IBN ZOHR-Agadir Maroc, 2010, p 119. en ligne (http://toubkal.imist.ma/bitstream/handle/123456789/7951/THESE\_NOUREDDINE.pdf?sequence=1)*
- <sup>3</sup> أحمد حمد الله السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة قياسية)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الرابعة عشر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عين حلوان، 2000، ص 115.
- <sup>4</sup> Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *op.cit, p 4.*
- <sup>5</sup> *Idem, p5.*
- <sup>6</sup> عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 249.
- <sup>7</sup> تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، ص 74.
- <sup>8</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1995-2005، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 208.
- <sup>9</sup> فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 381.
- <sup>10</sup> عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 265.
- <sup>11</sup> قاعدة بيانات الأونكتاد، متوفر على الموقع: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>
- <sup>12</sup> UNCTAD, *Examen de la Politique de l'Investissement en Algérie, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Nations Unies, décembre 2003, pp9-10.*
- <sup>13</sup> معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الرابط الموالي: <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf>
- <sup>14</sup> Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600.*
- <sup>15</sup> أحمد حمد الله السمان، بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة قياسية)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الرابعة عشر، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عين حلوان، 2000.
- <sup>16</sup> World bank, *Algeria Investment Climate Assessment, June 2003.*
- <sup>17</sup> ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
- <sup>18</sup> صديقي أحمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر، دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2006-2007.
- <sup>19</sup> عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- <sup>20</sup> ساوس الشيخ، معالجة مشكلة الازدواج الخطي باستخدام انحدار التل دراسة تطبيقية على دالة الانفاق الاستهلاكي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2014، ص 42-43.
- <sup>21</sup> خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، (د ط)، دار الكتاب الثقافى، الأردن، 2012، ص 188.
- <sup>22</sup> كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 153.